مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار:124 (من 27 يونيو إلى 4 يوليو 2015)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

- مقدمة 2

من وزيرستان الكبيرة إلى خراسان الكبيرة!

- من يلتحق بداعش؟ 4
- من الفكر إلى الحقد 5
- إمكانية استغلال مناجم أفغانستان 5
- النتيجة 6

العلاقات الأفغانية الباكستانية ولعبة تبادل التُهم

- ضرورة باكستان 8
- من التعاون الاستخباري إلى تبادل التـــُهَم 8
- لوبي أم انعدام الثقة؟ 9
- أخيرا 10

مقدمة

في هذه النشرة من «تحليل الأسبوع» نناقش من قسم التحليل في مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية، ما أثاره تواجد وأنشطة داعش في أفغانستان على المستوى الوطني والإقليمي من القلاقل. وقد حملت رسالة أبي بكر البغدادي إلى حركة طالبان ورد الأخيرة الشديد مغزى يقول إن الحرب الأفغانية دخلت مرحلة أخرى، أمر جعل مسؤولين رفيعي المستوى في الحكومة الأفغانية يتوقعون تدهورا غير مسبوق للوضع الأمني في الشهور القادمة.

وتشعر دول أخرى بقلق شديد من تواجد هذا التنظيم في أفغانستان، عبرّ عنه بوتين الرئيس الروسي خلال زيارة للرئيس الأفغاني السابق حامد كرزاي إلى موسكو، وتضمن حديث الإعلام العالمي عن تواجد داعش في أفغانستان إمكانية سيطرة هذا التنظيم على مناجم البلد. سؤال يُطرح. كيف انتشرت هذه المجموعة بسرعة كبيرة في أفغانستان خلال فترة قصيرة، ومن يقف وراء دعمها هنا؟

من جهة أخرى وبعد أن وقعت أخيرا، أحداث أمنية عدة في أفغانستان بدأ مسؤولون أفغان مرة أخرى لعبة تبادل التهم مع باكستان. وصرّح عبدالله الرئيس التنفيذي في "حكومة الوحدة الوطنية"، بأنه فقد الأمل من إجراءات الجانب الباكستاني. مع أن أشرف غني الرئيس الأفغاني لا يزال يعقد آمالا كثيرة على الدور الباكستاني، مما جعله يقبل أي طلب لباكستان، وخير دليل عليه هو توقيع اتفاقية تعاون استخباري، لكن باكستان إما هي تسير في مخططها السابق أم أنها لا تملك أن تلبّي مطالب الطرف الأفغاني. فهل ترجع العلاقات إلى سابق عهدها، أم أن لعبة أخرى تجري وراء الكواليس؟ هذه الأمور والأسئلة تمت مناقشتها في مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية، وإليكم التفاصيل:

من وزيرستان الكبيرة إلى خراسان الكبيرة!

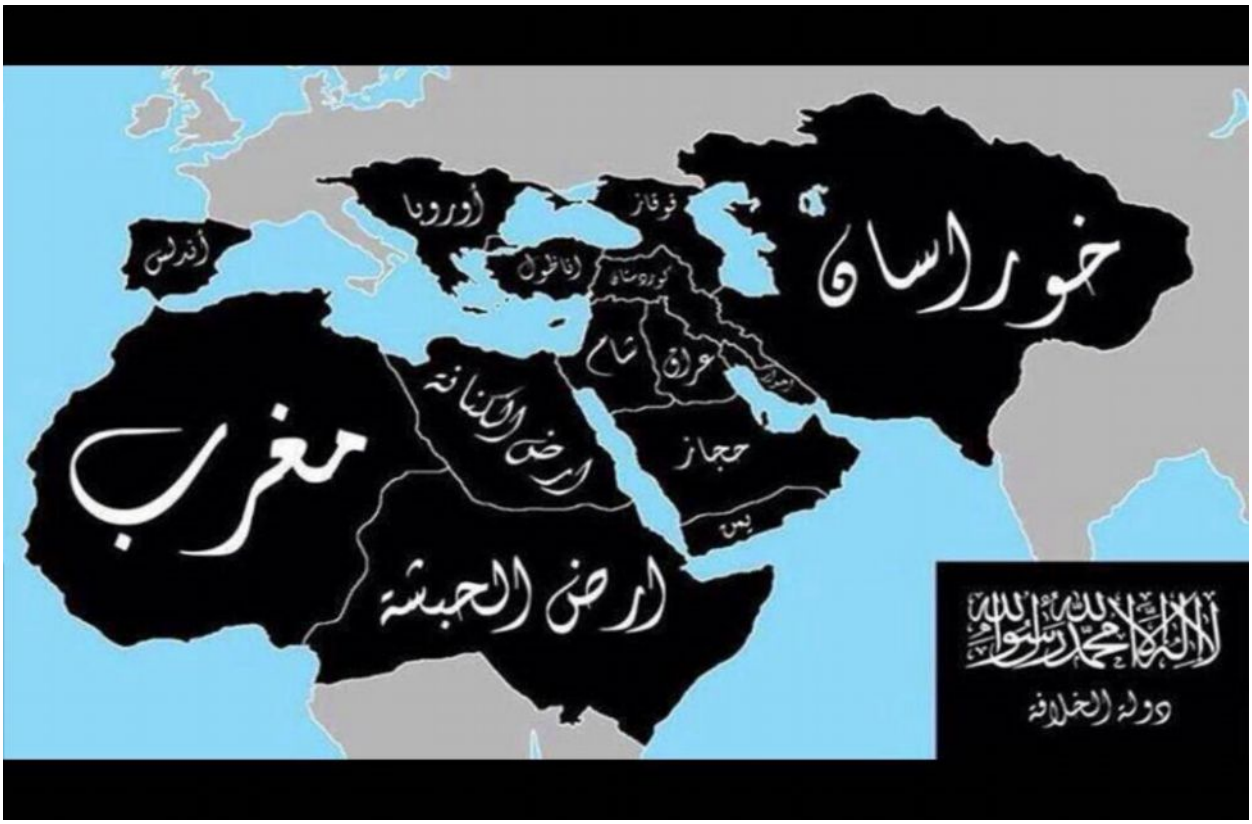

بداية العام الميلادي الجاري، نشرت شائعات عن تواجد داعش في أفغانستان، ولم يظن إلا النزر اليسير بأن تصبح هذه المجموعة في فترة قصيرة قوة فعالة في ساحة القتال الأفغانية. أما الآن وبعد ستة أشهر استطاعت هذه المجموعة بأن تفتح مكان تواجد لها شرقي أفغانستان وفي ولاية ننكرهار.

ويوجد في خارج أفغانستان أيضا قلق بشأن تواجد داعش في هذا البلد. ففي زيارة لحامد كرزاي إلى موسكو عبرّ بوتين الرئيس الروسي عن قلقه تجاه تواجد داعش في 24 من 34 ولايات أفغانستان على حد قوله.

ومع أن المسؤولين العسكريين الأمريكيين لم يتكلموا كثيرا حتى الآن حول تواجد داعش في أفغانستان، أصبحوا يظهروا قلقا من اتساع رقعة تواجد هذه المجموعة في أفغانستان.

وفي الشمال الأفغاني لم تنفذ هذه المجموعة أي عمل عسكري إلا أن عملية تجنيدها جارية على قدم وساق، وهو أمر أقلق آسيا الوسطى إلى موسكو.

من يلتحق بداعش؟

مع القول بأن أفراد داعش في أفغانستان هم اولئك الذين غيّروا علمهم من الأبيض إلى الأسود، لكنه وسوى عبدالرؤف خادم، الذي لقي مصرعه في هجوم لطائرة أمريكية بلاطيّار، لم يلتحق أي فرد مهم من حركة طالبان إلى داعش. تعترف حركة طالبان بأن أفرادا فُصلوا منها بسبب الخروج على أحكام القيادة التحقوا بداعش.

جزء من مجموعة داعش في أفغانستان يخوض حربا مع طالبان، تشكل من طالبان باكستان الذين انفصلوا من الحركة التابعة للملا فضل الله. أكثرهم شهرة هو شاهدالله شاهد كان متحدثا لطالبان وتم فصله بسبب التقرب من المخابرات الباكستانية.

وكان حافظ سعيد خان الذي عيّنه داعش أميرا لولاية خراسان، في صفوف حركة طالبان وانفصل منها.

ويشكل أفراد للحزب الإسلامي-جناح حكمتيار جزءا آخر لقوات داعش. وهؤلاء الذين تم تهميشهم منذ أكثر من عقد من قبل الحكومة الأفغانية ولم تعترف بهم حركة طالبان وجدوا في هذه المجموعة الجديدة فرصة لهم.

وهناك عدد آخر في القوات المحسوبة على داعش شرقي أفغانستان يلبسون الزي المحلي إلا أن سكان المنطقة يعتبرونهم جنودا باكستانيين. وتتولى هذه المجموعة الأخيرة خطط عمل داعش في أفغانستان.

وخلافا لسوريا والعراق حيث ينشر داعش ساحة عمله بين المجموعات السلفية، لم تكن دعوة هذه المجموعة في أفغانستان طائفية، والدليل على ذلك ربما يكمن في عدم انتشار السلفية الواسع في أفغانستان.

في المناطق القبلية الأفغانية كل فكرة تصبح فكرة قبلية، وتلقي الوشائج القبلية بظلالها على أي مسار فكري وهو واقع يحكم ملف داعش أيضا.

عبدالرحيم مسلمدوت من أول الأفغان المبايعين مع زعيم داعش هو من مديرية كوت في ولاية ننكرهار، ومن هنا عندما وصل أمر داعش إلى هذه الولاية كان أكثر مقاتليها من تلك المديرية.

حافظ سعيد خان أمير داعش على خراسان رجل من منطقة أوروكزاي، والآن التحق عدد كبير من مقاتلي طالبان باكستان من هذه المنطقة إلى داعش.

من الفكر إلى الحقد

كما أسلفنا كان هناك من هُمش من قبل الحكومة وتعاملت طالبان معه ببرودة، فالتحقوا بداعش. ويمكن القول بأن ازدهار هذه المجموعة في أفغانستان بدلا من أن يكون بسبب الفكر كان نتيجة الحقد والبغضاء، وهو ما يدفع أصحابه نحو القتال مع طالبان.

يُعد حكمتيار الشخص الوحيد من بين الزعماء الجهاديين والذي عبرّ عن تعاطف مع داعش، متحدثا مع موقع "أفغان زواك"، وقائلا:

"ظهور داعش في الحقيقة هو ردة فعل طبيعية ضد الهجوم الأمريكي على العالم الإسلامي، وضد الحكومات المرتدة الفاسدة والظالمة في العراق وسوريا، وضد التدخل الإيراني الخائن دعما لهاتَيْن الحكومتَيْن المرتدتَيْن وإرسال قوات مقاتلة إلى هاتين الدولتين، وبشكل عام هو ردة فعل شرعية وطبيعية للمسلمين المظلومين ضد جبهة الكفر والنفاق والارتداد".

"داعش حركة عكس حركة طالبان، تخالفها معا وبشدة الحكومات العميلة لأمريكا وروسيا، وإيران والسعودية وغيرها... كل أعداء الإسلام يرون إلى تقدم داعش كخطر كبير وقد استعدوا لمواجهتها المشتركة".

يرى حكمتيار بأن جبهة مشتركة من الكفر والنفاق والارتداد فُتحت ضد داعش، وردة فعل أعداء الإسلام هذه لهي إشارة كافية للمعرفة أن داعش على الحق.

إمكانية استغلال مناجم أفغانستان

كان داعش يحصل على مبالغ كبيرة من بيع النفط في سوريا والعراق ويمول مقاتليه، وأخيرا قام تنظيم "الدولة الإسلامية"، بضرب سكة ذهب باسمها وأدخلها في السوق.

من المتوقع في حال تعزيز داعش قواعده في أفغانستان، أن يستغل منلجم أفغانستان لتمويل عملياته العسكرية في هذه المنطقة. ومن الجدير بالذكر أن طالبان نفّذت هذه الخطة في أفغانستان قبل داعش، وأحدثت الحركة لجنة خاصة لإدارة أمور المناجم في إطار لجنتها المالية.

من مسؤولية هذه اللجنة أن تقوم بإجار المناجم للشركات الداخلية أو الأجنبية، وأن تراقب عمليات الاستخراج لتتم بطريقة محترفة. وتُعد مناجم "بيرايت"، جنوبي أفغانستان من مصادر الأموال لطالبان.

أما في أفغانستان فيمكن لداعش أن يستغل تلك المناجم التي لا تحتاج عمليات نقبها تقنية عالية فقط. أما الشركات الكبيرة التي يمكنها استخراج مناجم أفغانستان، فهي حتى لا تتصور أن تأتي إلى البلد في ظل حكم داعش.

النتيجة

من منظار الدافع المذهبي، يمكن لداعش أن يستغل العنصر السلفي في جزء صغير من أفغانسان، لكنه من جهة أخرى يستطيع أن يستغل رصيد الحقد والبغضاء المتواجد منذ فترات حرب طويلة بأن يشكل تحديا لحركة طالبان، وأن يخفف ثقل القتال على كاهل القوات الأفغانية المسلحة.

من الناحية الفكرية وكما جاء في منهج داعش، فإنه ينبغي العمل على إصلاح أفكار سكان المناطق الخاضعة له. وتظهر التجارب بأن عملية إصلاح داعش في الدول الأخرى تمت بالعنف، إلا أن هذا الأمر، أو نشر الأفكار السلفية في أفغانستان قد يكلفه الكثير.

داعش حركة عالمية ولا تكتفي بأنشطتها داخل أفغانستان، ويعتبر البلد محطة صعود نحو آسيا الوسطى. ومن هنا اعتبر عبدالكريم خُرَم مدير مكتب الرئيس الأفغاني السابق الأمرَ مؤامرة أمريكية وتوقع في مقال له بأن: "دائرة الحرب سوف تمتد إلى الدول الجارة لأفغانستان وإلى الصين، ومن أجل تنفيذ هذه الخطة ينبغي لأفغانستان بأن تصبح "وزيرستان الكبيرة". بعبارة أخرى يكون توسيع حدود وزيرستان من نهر جيحون في الشمال إلى الحدود الإيرانية غربي أفغانستان، تمهيدا لوضع خراسان ضمن الخلافة الإسلامية لداعش.

العلاقات الأفغانية الباكستانية ولعبة تبادل التُهم

منذ تشكيل دولة باكستان بجنب أفغانستان، لم يشهد الطرفان علاقات جيدة في أغلب الفترات، ولم تستطع شراكتهما في الدين واللغة والثقافة من تحسين تلك العلاقات أيضا.

منذ 2001م، ومجيء مرحلة جديدة في تاريخ أفغانستان، جاء فيها نظام جديد ورئيس جديد، حاول هذا الرئيس وهو كرزاي بأن يحسن هذه العلاقات، وقام في فترة حكمه بـــ21 زيارة إلى باكستان، إلا أنه اعترف في آخر أيامه رئيسا للبلد بأن باكستان لم تتعاون معه، واعتبر أن مفتاح السلام الأفغاني قد وقع في يد باكستان وأمريكا[1]، وظهر بعد نهاية رئاسته كزعيم سياسي مخالف لباكستان وداعم للهند.

لكن ومع تشكيل "حكومة الوحدة الوطنية"، في سبتمبر 2014م، جرت محاولات عدة لتحسين العلاقة مع الجانب الباكستاني. وأوضحّ أشرف غني الرئيس الأفغاني خارجيته في خمس حلقات، وضع باكستان في الأولى منها[2]، وسار خلافا لخلفه كرزاي في طريق التفاهم مع باكستان، ومشى بمحور العلاقة من المجال الأمني إلى الاقتصادي. ويحاول الرجل عبر محاولاته لإحداث اندماج اقتصادي في المنطقة بأن يبني صداقة تاريخية مع باكستان.

[1] لمزيد من التفاصيل راجع الرابط التالي:
http://pa.azadiradio.org/content/article/26601700.html

[2] لمزيد من التفاصيل راجع الرابط التالي: http://www.bbc.com/persian/afghanistan/2014/09/140929_ashraf_ghani_inauguration_final

ضرورة باكستان

وبما أن الرئيس أشرف غني عمل أخصائيا في المجال الاقتصادي لفترة طويلة، بدأ عمله في التعامل مع الجانب الباكستاني من المجال الاقتصادي أيضا، هذا رغم عدم إظهار باكستان أي دعم اقتصادي يُذكر أو حتى أي مرونة اقتصادية. وقبلت أفغانستان طلب باكستان بأن تلحق طاجكستان باتفاقية "أبتا"، لكن باكستان لم تقبل طلب أفغانستان بإلحاق الهند إلى هذه الاتفاقية من دون تحسين الهند علاقتها مع باكستان. شرط لم يتحقق في نصف قرن مضى.

ويحاول أشرف غني أن يحصل على دعم باكستاني لبلده في مجال السلام والاقتصاد. ويرأى مثل خلفه بأن مفتاح السلام الأفغاني واقع لامحالة بيد باكستان، ويمكن لها أن تحمل طالبان على الجلوس خلف طاولة الحوار. ومن هنا ألغى اتفاقية شراء الأسلحة من الهند، وبعث إلى باكستان جنودا أفغان ليتم تدريبهم هناك، قبل بحق النقل القليل لمرور أمتعة باكستان التجارية إلى طاجكستان، وقّع اتفاقية تعاون استخباري مثير للجدل، ورفع خطوات لم تثمر مع الجانب الباكستاني بعد.

ترى حكومة أشرف غني إلى العلاقات الثنائية بين البلدين بنظرة استراتيجية وهدف بدلا من النظر الآني، لذلك تهمل عدم رضا باكستان القليل وتمضي نحو هدفها. واضطر أشرف غني خلال تسعة أشهر من حكومته بأن يتحدث عن عدم تنفيذ باكستان لوعودها، واعتبر "صمته" استراتيجيا أيضا. وقد لعب امتناع باكستان من تنفيذ وعودها دورا كبيرا في عزلة الرئيس الأفغاني الداخلية وفي إثارة مخالفة داخلية واسعة في المجال السياسي أيضا.

في الجانب المقابل استغلت باكستان وجود أشرف غني إلى حد كبير. فمنذ 14 سنة مضت، استطاعت باكستان أخيرا أن تضع حدا أمام النفوذ الهندي المتزايد في أفغانستان وأن تحصل على تنازلات عدة من الجانب الأفغاني.

من التعاون الاستخباري إلى تبادل التـــُهَم

كما أشرنا بأن باكستان لم ترفع أي خطوة ذات أهمية لصالح أفغانستان رغم التنازلات الكبيرة التي حصلت عليها من حكومة أشرف غني، إلا أن الرئيس الأفغاني لا يزال ينتظر وقد فضّل "صمتا استراتيجا".

آخر مرة انتقدت الحكومة الأفغانية الجانب الباكستاني كانت في 21 من يونيو حيث نفّذت عناصر تابعة لطالبان هجوما على مبنى البرلمان الأفغاني. تبنت الحركة مسؤولية الهجوم لتحمّل بعدها إدارة الأمن الأفغاني باكستان مسؤولية الهجوم وأعلنت أن شخصا باسم "بلال" من عناصر المخابرات الباكستانية كانت مسؤولا لوجيستيا للهجوم.

اتهام رفضه متحدث في الخارجية الباكستانية. وتــُتهم المخابرات الباكستانية من قِبل نظيرتها الأفغانية بالوقوف خلف هجوم على البرلمان الأفغاني في حال تم توقيع مذكرة تفاهم استخباري بين البلدين. وتنص مادة لهذه المذكرة، التي نشرتها صحيفة "ويسا"[3] في الأسبوع الماض، على توافق لتبادل المعلومات الاستخبارية. وسبب نشر نص الاتفاقية ضغوطا على حكومة أشرف غني أيضا.

وكانت فترة حسن العلاقة بين "حكومة الوحدة الوطنية" وباكستان قصيرة جدا. فعندما يُتهم طرف بمثل هذه المؤامرة رغم تواجد اتفاق استخباري فإنه إن دل على شيء فإنما يدل على عدم جدوى تلك الاتفاقية. وظهر شيئا فشيئا في مجال السلام أيضا بأن باكستان عقدت جلسة أورومتشي لتحصل على تنازلات أكثر من أفغانستان.

لوبي أم انعدام الثقة؟

في أفغانستان هناك حالة من انعدام الثقة تجاه باكستان، ولا يمكن اجتيازها عبر الكلام وليس دوما ورائها اللوبي المخالف لباكستان في كابول. مسؤولية تدهور العلاقات الثنائية بين البلدين يتحملها الطرفان معا، لأن باكستان لم يحق لها أن تعد الجانب الأفغان ما لم يكن بوسعها عمله. من جهة أخرى لم يدرك المسؤولون الأفغان حركة طالبان ولم يدركوا طريقهم الأصوب نحو السلام بل استمروا في مجال السلام على خطى كرزاي. ويرى أشرف غني أيضا بأن مفتاح السلام الأفغاني بيد باكستان، ومن أجل ذلك يحاول تحسين علاقاته مع باكستان، ويمنح تنازلات ويطلب من باكستان أن تجلب سلاما لبلده.

لقد أثبتت الاضطربات الأمنية الأخيرة في أفغانستان ومعها جلسة أورومتشي المزوّرة بأن باكستان يمكن أن تكون عنصرا إقليميا في عملية السلام الأفغانية، لكنها لن تكون الجهة الوحيدة لهذه المهمة.

[3] لمزيد من التفاصيل راجع الرابط التالي:
http://www.dailyweesa.com/?p=11064

الآن وبعد أن ثارت انتقادات واسعة ضد إسلام آباد في أفغانستان، يُرجع الباكستانيون الأمر إلى أثر اللوبي الهندي. إلا أن هذه المرة وبسبب تدهور الوضع ينبغي وضع اللوم على حكومتَيْ البلدين. كان على الجانب الأفغاني أن يُطلق محادثات مباشرة مع طالبان وكان على باكستان أن تلعب دورا إقليميا في العملية، إلا أن الحكومة الأفغانية سارت في طريق استفزت بسياستها حركة طالبان.

وفي حال فشل أشرف غني في عملية السلام بورقة باكستان- كما يبدو فاشلا الآن-، يكون عليه إما أن يجري محادثات مباشرة مع طالبان أو يطلق عنان آلته العسكرية. وفي حال اختيار السلاح خيارا للحل، سوف تحكم الاضطرابات الأمنية كل البلد، وسوف تذهب خطط أشرف غني الأخرى في ظل انعدام الأمن والاستقرار أدراج الرياح.

أخيرا

منحت الحكومة الأفغانية للجانب الباكستاني على عجلة من أمرها تنازلات عدة، من قبل أن تدرس إمكانيات باكستان لتوفير أي دعم من عدمه. وحاول أشرف غني من جانبه أن يبني ثقة و يحسّن العلاقة مع باكستان.

أولا، لم توفر باكستان ما توقعه أشرف غني. وظهر من جلسة أورومتشي بأن باكستان لا تستطيع أن تضع ضغوطا على قادة طالبان الأصليين والذين يقودون المعركة في أفغانستان، وأن تـُطلق محادثات السلام.

ثانيا، رغم إمكانيات باكستان لفعل أي شيء، إلا أنها ليست صادقة مع أفغانستان، وعلى سبيل المثال هي لا تريد من أجل بناء ثقة مع أفغانستان أن توافق على التحاق الهند باتفاقية "أبتا"، لأن ذلك ينفع الاقتصاد الأفغاني الهش، وأجرت أفغانستان محاولات منفردة لتحسين العلاقة لكن باكستان لم ترفع الخطوات اللازمة من جانبها، وبذلك تبدو نهاية شهر العسل بينهما قريبة.

النهاية

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: csrskabul@gmail.com - info@csrskabul.com

الموقع: www.csrskabul.com - www.csrskabul.net

رقم الهاتف: (+93) 784089590